مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقالات RCD

18

الهدر في وزارة الدفاع الأمريكية

ماثيو پِتي

ترجمة:
علي الحارس

تنويه

ان كل الاراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي كاتبها

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70 شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

مقالات RCD

الهدر في وزارة الدفاع الأمريكية

ماثيو پِتي

مجلّة ريزون، (عدد شباط/فبراير 2025)،
الولايات المتّحدة الأمريكية

The Pentagon Keeps Losing Equipment and Buying Stuff It Doesn't Need

By: Matthew Petti

February 2025 Issue
Reason Magazine

ترجمة:
علي الحارس

من الصعب متابعة ما تحتويه قائمة جرد أيّة مؤسّسة كبيرة، فقد يضع العامل شيئًا ما في غير مكانه المخصّص، وقد يخطئ الإداريون في الأعمال الورقية، وقد تتعرّض الأشياء للضياع، أمّا أن تبلغ قيمة المفقودات في قائمة الجرد (85 مليون دولار)، فهذا أمرٌ قد يحدث في الجيش الأمريكي! فلقد كشف مكتب المحاسبة الحكومي في العام (2023) أنّ أحد المتعاقدين مع الحكومة أضاع، منذ العام (2018)، مليونين من قطع غيار الطائرات القتالية (F-35) بلغت قيمتها عشرات الملايين من الدولارات. ولم تتمكّن وزارة الدفاع من اقتفاء أثرى سوى عشرين ألفًا من هذه القطع، وصرّح مسؤولو الوزارة بأنّهم لا يعلمون العدد الإجمالي لهذا النوع من قطع الغيار التي دفعت ثمنها ضرائب الأمريكيين، لأنّها تنتشر في مستودعات المتعاقدين حول العالم.

إنّ فضيحة قطع غيار طائرات (F-35) ليست سوى جزء من نمط للفشل في جرد مخازن وزارة الدفاع، وهو فشل يستنزف الموازنة؛ ففي العام (2018) عثرت القوّة البحرية الأمريكية على مستودع في مدينة جاكسونفيل (ولاية فلوريدا) مليء بقطاع غيار الطائرة القتالية تومكات (F-14) التي لا تُستخدَم حاليًا (اشتُهِرت من خلال الفيلم السينمائي توپ گن)، والطائرتين القتاليتين المضادّتين للغوّاصات پوسايدون (P-8) وأورايون (P-3). وبلغت قيمة قطاع الغيار هذه (126 مليون دولار)؛ ولو لم يعثر عليها مدقّقو الحسابات في القوّة البحرية لكان دافع الضرائب الأمريكي مُجبَرًا على اشترائها مرّةً أخرى. وفي هذا الشأن صرّح في العام التالي مدير إدارة القوّة البحرية في وزارة الدفاع (حينذاك) للصحافيين: «لا يتوقّف الأمر عند جهلنا بوجود قطع الغيار هذه، فنحن لم نكن نعلم بوجود المستودع نفسه. وبعد أن أُدخِلت قطع الغيار هذه في منظومة الجرد، وصلت خلال عدّة أسابيع طلبات على هذه القطع بلغت قيمتها حوالي (20 مليون دولار)، وذلك من أجل طائرات لم تتمكّن من التحليق لأنّنا لم نكن نعلم بتوفّر ما تحتاج إليه من قطع غيار».

وكانت فضيحة حاملات الطائرات في العام (1985) استمرارًا لهذا النمط في الفشل بتتبّع الموادّ الثمينة؛ فبعد إلقاء القبض على مجموعة من المهرّبين وهم يسرقون قطع غيار الطائرة المقاتلة (F-14) لبيعها إلى إيران، أجرت وزارة الدفاع الأمريكية تدقيقًا لقطع الغيار المخزّنة في حاملات الطائرات، وخلص التدقيق إلى أنّ إدارة القوّة البحرية فقدت القدرة على تتبّع ما قيمته (394 مليون دولار) من قطع الغيار في المدّة (1984-1985). والمثير للسخرية أنّ قيمة المسروقات بلغت حوالي (7 ملايين دولار)، أمّا المبلغ المتبقّي (387 مليون دولار) فيتعلّق بقطع غيار تمّ ارتكاب خطأ في تعيين هويّتها أو مكانها.

ومن هذه الخسائر ما ليس سوى تقصير بيروقراطي بسيط، حيث يقول سكوت آيمي (Scott Amey)، وهو من محامي منظّمة (مشروع الرقابة على الحكومة Project on Government Over-sight): «إنّه من المصاديق المطابقة لقاعدة (لا تعلم يمناك ما تصنع يسراك)»، وفي حالات أخرى لم

يبدُ على الحكومة والمتقاعدين أنّهم يرغبون حتّى بامتلاك سجلّات مناسبة للمخزون، «فمن الأسهل أحيانًا أن تكتفي باشتراء شيء ما، ولا سيّما في نهاية السنة المالية في (آب/أغسطس) أو (أيلول/سبتمبر)، وتزيد الميزانية، عوضًا عن استخدام ما يتوفر لديك أصلًا».

الإنفاق العسكري باعتباره إستراتيجية قائمة بذاتها

وفقًا لتقرير صدر في (آذار/مارس 2024) عن مكتب المفتّش العام في وزارة الدفاع الأمريكية، فإنّ الجيش دأب على ترك قطع الغيار المكلفة عرضةً للتلف، وذلك بالإضافة لضياعها أو تخزينها في غير أماكنها؛ ففي العامين (2022، 2023) زار المفتّشون مستودعات للدبّابات والمركبات المدرّعة الأخرى، ووجدوا ما قيمته (1.3 مليار دولار) من المعدّات بحالة «حرجة»، إذ كانت سرفات الدبّابات ملقاةً على العشب، وقطع الغيار في الهواء الطلق الرطب، بل كانت هنالك مجموعة من المحرّكات التي أصابها الصدأ بوضوح، وأفاد أحد الإداريين بأنّه «ليس متأكّدًا ممّا إذا كان أيٌّ من هذه المحرّكات بحالة قابلة للإصلاح».

في العام (1953) أطلق الرئيس الأمريكي دوايت آيزنهاور حينذاك مقولته الشهيرة: «هذا العالم المدجّج بالسلاح لا ينفق المال وحسب، بل ينفق أيضًا عرق عامليه، وعبقرية علمائه، وآمال أطفاله»؛ حتّى إن بعض هذا العرَق لا يتحوّل إلى بنادق وسفن حربية وصواريخ يمكن استخدامها، وإنّما يذهب الكثير منه إلى جيوب المتعاقدين العسكريين الذين يفرطون في أسعارهم ويفرّطون في التزاماتهم. ومن هذا العرَق ما يتبخّر هباءً، وذلك عندما تُترَك ثماره لتصدأ في المستودعات إلى أن يتمّ التخلّص منها بشكل غير رسمي. وفي بعض الأحيان يصل الأمر إلى حدّ إجبار الكونغرس للقوّات المسلّحة على الاستمرار بصيانة معدّات لا تريدها.

ويضيع الكثير من الإنفاق العسكري ببساطة بين بيروقراطية فاشلة ومحفّزات سيّئة؛ وفي ذلك يقول دان كولدويل (Dan Caldwell) المستشار في السياسة العمومية لدى مركز (ديفينس پريوريتيز Defense Priorities)، وهو منظّمة غير ربحية تدعو إلى سياسة عسكرية أكثر انضباطًا: «يعتقد الكثير من صانعي السياسات، والكثير من المنخرطين في شؤون الأمن الوطني ضمن وسط مراكز الأبحاث الإستراتيجية، بأنّ وضع سقف للإنفاق، سواء كان رقمًا إجماليًا أو نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلّي، يمثّل إستراتيجية في حدّ ذاته».

وإذا كانت الولايات المتّحدة الأمريكية بحاجة إلى المزيد من القوّة العسكرية فإنّ تحقيق ذلك لا يمكن بالاعتماد على مجرّد صبّ المزيد من الأموال في وزارة الدفاع، فالمصنّعون يواجهون حاليًا صعوبات في إنتاج الأعتدة الرئيسية، والتي تُستهلَك في أوكرانيا والشرق الأوسط بوتيرة أسرع من وتيرة الإنتاج، وهذه

الصعوبات تعود إلى نقص في العمالة والموارد المادّية، لكنّ المال يعجز عن سدّ هذا النقص، وسيكون صبّ المزيد منه في ميزانية الجيش أشبه بضخّ الماء في أنبوب مسدود، إذ سيعجز الماء عن الانسياب وسيتسرّب من مواضع غير مناسبة، وهكذا تجد البنتاگون يعاني من نقص في الأسلحة التي يحتاج إليها فعليًا للانتصار في الحرب، لكنّه يجد نفسه وهو يشتري أشياء لا يحتاج إليها.

إنّ البنتاگون موصوم بفشله في كلّ مرّة طلب فيها الكونگرس إجراء تدقيق لحساباته، بل ليس هنالك من يعرف أين تذهب أمواله، ولكنّ مسؤوليه يستمرّون في إصرارهم على أنّهم يحقّقون تقدّمًا، حيث قالت سابرينا سينگ، نائبة الناطق الإعلامي باسم الوزارة، في مؤتمر صحفي عام (2023) بعد فشل المحاولة السادسة لتدقيق الحسابات: «إنّنا مستمرّون بالتحسّن أكثر وأكثر في هذا المجال».

مستنقع الإنفاق العسكري في أفغانستان

ربّما يمكن القول بأنّ أشهر حالات الهدر وأسوأها سمعةً حدثت في أفغانستان، حيث أمضت واشنطن عشرين عامًا هناك وهي تحاول إعداد حكومة أفغانية صديقة، ولكنّها لم تحصل إلّا على اجتياح متمرّدي طالبان للعاصمة بحملة خاطفة في (آب/أغسطس 2021). وعلى الرغم من أنّ الجيش الأمريكي اصطحب معه كلّ معدّاته، فلقد ترك خلفه ما قيمته (7.12 مليار دولار) من المعدّات التي جهّز بها الجيش الأفغاني المنكوب، وسرعان ما وقعت هذه المعدّات في أيدي طالبان، وأصبحت صور مقاتلي طالبان وهم يتجوّلون في المركبات الأمريكية التي استولوا عليها رمزًا للفشل الأمريكي.

ولم يكن الهدر مقصورًا على ما حدث عند استيلاء طالبان على الحكم، ففي (شباط/فبراير 2021)، وبينما كانت القوّات الأمريكية تعمل على الانسحاب من أفغانستان، صدرت خلاصة لاستنتاجات دامغة لسنوات من عمل المفتّش الخاص بعملية إعادة إعمار أفغانستان (SIGAR)، والتي وثّقت أوجه الفشل وغياب التنظيم في الجهد الحربي. وقد جاء في الخلاصة أنّه بالنظر لما قيمته (7.8 مليار دولار) من «الأصول الرأسمالية» التي تناولها التدقيق، تعرّض ما قيمته (2.4 مليار دولار) منها للإهمال أو إساءة الاستخدام أو الاهتلاك. وكان معظم هذه المشروعات يستلم تمويله من البنتاگون، بالإضافة إلى مساهمات أصغر من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ووزارة الخارجية، وشركة الاستثمار الخاص في الخارج (OPIC)، وهي وكالة حكومية تشجّع الاستثمار الأمريكي في البلدان النامية.

وبتعبير آخر: حتّى لو كانت واشنطن انتصرت في حرب أفغانستان فإنّ قسمًا كبيرًا من المال الذي أُنفِق على الحرب ما كان ليكون له أيّ تأثير في هذا الانتصار. وعلى سبيل المثال: أنفق الجيش الأمريكي (25 مليون دولار) على إنشاء مقر جديد في ولاية هلمند الأفغانية، واستمرّت عمليات البناء حتّى بعد مغادرة القوّات الأمريكية للولاية. وفي العام (2009) أعلن باراك أوباما، الرئيس الأمريكي حينذاك، عن

زيادة كبيرة في نشر الجنود الأمريكيين في أرجاء أفغانستان، وكان منهم (11,000) جندي من المارينز أُرسِلوا إلى هلمند؛ وعلى الرغم من أنّ هذه الزيادة كان من المُفترَض بها أن تكون إجراءً مؤقّتًا، بأن يغادر المارينز هلمند في (تمّوز/يوليو 2011)، «افترض الجيش بهدوء أنّه يتوجّب المحافظة على القوّات لخمسة أعوام، ووضع خططًا رئيسية لعشرة أعوام»، وفقًا لتقرير أصدرته لاحقًا منظّمة بروبليكا (ProPublica) للصحافة الاستقصائية. وصمّمت أجهزة التخطيط في وزارة الدفاع مقرًا متطوّرًا للقوّات الأمريكية في هلمند، وأطلقت عليه اسم (64K) لأنّ مساحته بلغت (64,000 قدمًا مربّعًا ≈ 6,000م2)، وكان من المقرّر الانتهاء منه في (كانون الثاني/يناير 2012)، أي: بعد الموعد المُفترَض لمغادرة جنود المارينز.

لاحظ القادة العسكريون الميدانيون ما ينطوي عليه مشروع (64K) من هدر، فطلب ثلاثة من الجنرالات، اثنان من القوّة البرّية وواحد من المارينز، السماح لهم بإيقاف أعمال البناء محتجّين بأنّ المقرّ الخشبي الحالي في هلمند مناسب تمامًا، لكنّهم قوبلوا بالرفض من الميجور جنرال بيتر ڤانجيل (Peter Vangjel)، نائب قائد القوّات المسلّحة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (حينذاك)، إذ لم يكن يفكّر باحتياجات الجيش، بل بميزانية الجيش، فالكونگرس كان قد خصّص الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع، أمّا الحصول على الإذن باستخدام الأموال لغايات أخرى فهو يتطلّب موافقة الكونگرس، ولذلك فإنّ إعادة التخطيط لتأجيل المشروع «ليس أمرًا حكيمًا»، كما جاء في مذكّرة نشرها التقرير السابق لاحقًا.

بدأ الجيش أعمال بناء مشروع (64K) في (آيار/مايو 2011)، قبل بضعة شهور من الموعد المحدّد لمغادرة الجنود؛ واستمرّت الأعمال، بتكاليف تفوق الميزانية وتتأخّر عن الجدول الزمني، بينما كانت قاعدة المارينز تخلو من شاغليها. واكتمل المقرّ في (نيسان/أبريل 2013)، لكنّ قوّة المارينز رفضت استخدامه؛ وعندما زاره مفتّشو مكتب المفتّش الخاص (SIGAR) بعد بضعة أشهر وجدوا أمامهم مبنًى فخمًا خاليًا، حتّى إنّ الأثاث كان ما يزال يحتفظ بأغلفته النايلونية؛ وقد وصفه أحد الموظّفين الفدراليين المطّلعين على المشروع، في تصريح لمجلّة (ريزون) اشترط فيه عدم الكشف عن اسمه: «لقد تمكّنوا في النهاية من إنجاز مبنًى عظيم، ولكنّ ما ينقصه هو الحجم والنطاق المناسب!». وأصبح المشروع رمزًا للهدر الاقتصادي الذي تتسبّب به الحرب، وفي ذلك قال جون سوپكو (John F. Sopko) رئيس مكتب (SIGAR) في مقابلة أجرتها معه شبكة (C-SPAN) الإخبارية: «زارني عدد من القادة العسكريين خلال رحلتي الأخيرة إلى أفغانستان وقالوا لي: (رجاءً، انظر في هذا الأمر)، وهو مؤشّر على المشكلة التي يعاني منها البناء في المجال العسكري، لأنّه إذا بدأ فلن يتوقّف».

أمّا بحساب المردود، فإنّ أسوأ مردود لاستثمار الأموال في المجال العسكري حدث في قطاع الطيران، وذلك عندما اشترى البنتاگون للجيش الأفغاني في العام (2008) عشرين طائرة نقل إيطالية مستخدمة، وبلغت تكلفة الطائرات (549 مليون دولار)، لكنّ طواقم الطيران الأفغان سرعان ما اكتشفوا مشكلات

فادحة في صيانة الطائرات وأدائها، فأرجع الجيش الأمريكي أربعة منها إلى أوروبا وباع ما تبقّى منها كخردة في أفغانستان، ليستعيد (40,257 دولار) فقط من المبلغ الأصلي.

وكان من المفترَض أن تتّضح مشكلات الصفقة منذ البداية؛ إذ ادّعت شركة آلينيا (Alenia) التي باعت الطائرات المستخدمة أنّها تمتلك مستودعات مليئة بقطع الغيار، لكن لم يتمكّن أحد من التحقّق من المحتويات (وفقًا لتصريح أحد المسؤولين)؛ بل إنّ أجنحة الطائرات نفسها كانت صدئة على نحو منفّر، أو مصابةً «بالتقشّر» على حدّ تعبير تقرير القوّة الجوّية.

وفي تقرير لاحق أصدره مكتب المفتّش الخاص (SIGAR) ورد أنّ أحد مسؤولي وزارة الخارجية أخبر الجيش بأن «يسرع في الابتعاد عن شركة آلينيا أبعد مسافة ممكنة»، لكنّ الجيش استمرّ بتنفيذ العقد، والمشكلة كانت تكمن، في هذه الحالة أيضًا، بأنّ الميزانية العسكرية من طبعها العمل بطريقة (استخدمها أو اخسرها)، فالسنة المالية كانت تنتهي في (أيلول/سبتمبر 2008)، وإذا لم تُنفَق الأموال المخصّصة للطائرات فإنّها ستصبح لاغية بعد هذا التاريخ؛ وقد أخبر أحد المسؤولين مكتب المفتّش الخاص (SIGAR) حينذاك بأنّ «ضيق الوقت المخصّص لمنح العقد أدّى إلى ترك الكثير من التفاصيل لـ(حسن نية)» شركة آلينيا.

وعلاوةً على ذلك، انتقل أحد مسؤولي القوّة الجوّية المنخرطين في الفضيحة للعمل لاحقًا لصالح شركة آلينيا، وهو ما اعتبره مكتب المفتّش الخاص (SIGAR) «تضاربًا واضحًا في المصالح» (وقد عمل مكتب التحقيقات الفدرالي FBI مع المكتب ووكالات حكومية أخرى للتحقيق مع الشركة والمسؤول المعني، أمّا وزارة العدل فرفضت التحقيق في القضية). وأنكرت وزارة الدفاع الاستنتاجات التي توصّل إليها المكتب، وادّعت بأنّ تسليم الطائرات تمّ تسريعه من أجل تلبية «طلب عملياتي ملحّ» من الجيش الأفغاني، وذلك على الرغم من أنّ إحدى مشكلات الإنفاق العسكري في أفغانستان كانت الميل إلى تجاهل الطلبات المحلّية، فـ«في العديد من الحالات لم يكن السياق المحلّي يؤخذ بالحسبان؛ فأنت تسمع ما تريد سماعه، وليس من الضروري أن يكون مطابقًا لما قيل»، وفقًا للمسؤول الفدرالي الذي كلّمنا.

السفينة الصغيرة الرديئة

وكما حصل عندما فرض المستشارون العسكريون الأجانب على الجيش الأفغاني معدّاتٍ لا يحتاج إليها ولا يستطيع استخدامها، دفع الكونغرس الجيش الأمريكي إلى اقتناء معدّات تزيد عن الكمّية التي طلبها؛ فخلال بضعة أعوام مضت، طلبت القوّة البحرية تمويلًا لعدد محدّد من السفن، وخصّص الكونغرس تمويلًا أكبر ممّا طلبته، وفي (آذار/مارس 2024) تباهت لجنة التخصيصات المالية في مجلس الشيوخ بأنّها منحت القوّة البحرية مبلغًا لبناء السفن يزيد (732 مليون دولار) على المبلغ المطلوب.

كانت السفن الساحلية القتالية، وما تزال، تُعرَف بأنّها فضيحة من نوع خاصّ؛ ففي أوائل العقد الأوّل من القرن الحالي تعهّدت القوّة البحرية الأمريكية ببناء سفن صغيرة سريعة الحركة يمكن تعديلها بسهولة لأنواع مختلفة من المهمّات في المياه الساحلية؛ وقارن الأدميرال ڤيرنون كلارك (Vernon Clark)، الأب الروحي للمشروع، رؤيته بمقاتلة فضائية من فيلم (حرب النجوم) تحمل في داخلها الروبوت الشهير (R2-D2)؛ لكنّ النتائج النهائية أفضت إلى بناء ما أُطلِق عليه اسم «السفينة الصغيرة الرديئة».

كانت التقديرات الأصلية لتكلفة السفينة الواحدة (220 مليون دولار)، لكنّ هذا الرقم تحوّل إلى (نصف مليار دولار) في النهاية، وتمخّض المشروع عن سفينة لا يمكنها حتّى الإبحار بشكل صحيح، فمنظومة نقل الحركة كانت تعاني من العيوب، ممّا جعل السفينة تتوقّف في عرض البحر، بل إنّ إحداها (يو.إس.إس ميلووكي USS Milwaukee) تعطّلت في طريقها إلى حوض السفن. وفي غضون ذلك استمرّت الشركة المصنّعة (لوكهيد مارتين Lockheed Martin) طوال سنين بالمساومة على تكلفة تعديل منظومة نقل الحركة. وعلاوةً على ذلك، لم تكن هذه السفينة ماهرة في القتال أيضًا، وهو ما أشار إليه تقرير أصدره البنتاگون، حيث عبّر عن ذلك بلغة رقيقة وصفت السفن بأنّها «من شأنها أن تتعرّض لتحدّيات في بيئة نزالية».

ولقد أمضت القوّة البحرية خمسة عشر عامًا، وأنفقت (700 مليون دولار)، وهي تحاول بناء غوّاصة صغيرة يمكن للسفن المقاتلة الساحلية أن تسحبها خلفها كي تعثر على الألغام البحرية، ثمّ تخلّت عن المشروع. وعلى النحو ذاته، كان من المُفترَض بالسفن المذكورة أن تسحب خلفها مسبارًا سونارِيًا لاكتشاف الغوّاصات، لكنّ محرّكات هذه السفن كانت تصدر ضجيجًا شديدًا ضاعت فيه إشارات المسبار، ممّا أدّى إلى التخلّي عن هذه التقنية أيضًا.

وعوضًا عن الحصول على السفن التي تخيّلها الأدميرالات، والتي يمكن تبديل أسلحتها فورًا وكأنّها لعبة من قطع الليگو، كانت النتيجة سفنًا لا تبرع في أيّ شيء، فصدر القرار بالحدّ من الخسائر. وفي العام (2017) طلب البنتاگون تمويلًا لسفينة أخرى فقط من هذا الطراز، ليجري إغلاق حوض بناء السفن بعدها، وتبدأ القوّة البحرية بتطوير فرقاطة جديدة (طراز كونستيلَيشن Constellation) عوضًا عنها.

ولكنّ السفينة الصغيرة الرديئة كانت مربوطةً بالكثير جدًا من أموال العقود (وما تتضمّنه من الكثير جدًا من فرص العمل)، فكتبت السيناتورة تامي بالدوين (Tammy Baldwin) (ديمقراطية، ولاية ويسكونسين) رسالة إلى الرئيس دونالد ترَمپ تحتجّ فيها على تعريض (1,850) عامل في حوض بناء السفن للتسريح من وظائفهم، وشدّدت على أنّها تجمعها مع ترَمپ «أهداف مشتركة» تسعى إلى «إعادة الحيوية للصناعة الأمريكية، وتقوية القاعدة الصناعية الدفاعية، والمحافظة على وظائف الأمريكيين،

ولا سيّما في منطقة الغرب الأوسط». وأدّت هذه الهواجس إلى تغيير موقف إدارة ترَمپ، فعدّلت ميزانية القوّة البحرية لتضيف إليها سفينة أخرى قيمتها (500 مليون دولار)، ونقلت مجلّة (ديفينس نيوز De-fense News) عن مصادرها أنّ «المحافظة على القاعدة الصناعية كان يمثّل الاعتبار الوحيد حقًّا»، فلا يهمّ ما إذا كان المال المخصّص سيشتري معدّات يمكن استخدامها، لأنّ ما يهمّ هو أن تستمرّ المصانع بالعمل.

وقد علّق كولدويل من مركز (ديفينس پريوريتيز) على ذلك بالقول: «إنّه يشبه القول بأنّه يجب عليك أن تستمرّ بتناول المأكولات السريعة الضارّة كي تتمكّن يومًا ما من تناول الخضراوات. إنّها حجّة سخيفة، فهنالك طلب مرتفع على الأشخاص الذين يعملون في حوض بناء السفن، وقدراتهم، وأدواتهم، ومعدّاتهم؛ ولو لم يكونوا يعملون في بناء السفن الساحلية القتالية لكانوا يعملون في مجال آخر».

وفي العام (2020) وقّعت القوّة البحرية عقدًا مع شركة (فينكانتييري مارينيت مارين Fincantieri Marinette Marine)، التي عملت في صناعة السفن الساحلية القتالية سابقًا، لتنتج فرقاطة جديدة من طراز كونستيلَيشن، فبدأ كبار قادة الجيش بالعمل على إنهاء عمل السفن المذكورة قبل عقد من الموعد المحدّد لذلك، لأنّ المحافظة عليها من شأنها أن تفاقم الهدر الموجود أصلًا، وقد أشارت تقديرات القوّة البحرية في العام (2022) إلى أنّ تحديث هذه السفن سيتطلّب (4.3 مليار دولار)، وذلك دون احتساب تكلفة المنظومة الجديدة ذات الغوّاصات الصغيرة.

وقد طلب الأدميرال جون گمبلتون (John Gumbleton) من الإعلاميين أن يفكّروا بـ(تكلفة الفرصة)، لأنّ الموارد اللازمة لصيانة السفن المذكورة كان يمكن تخصيصها لبناء فرقاطات جديدة؛ وأفاد مايكل گيلدَي (Michael Gilday)، قائد العمليات البحرية آنذاك، أمام لجنة من الكونگرس بـ«أنّنا بحاجة إلى قوّة بحرية متمكّنة وفتّاكة أكثر من حاجتنا إلى قوّة بحرية أكبر حجمًا ولكنّها أقل تمكّنًا وفتكًا وجاهزية». ولكنّ أعضاء الكونگرس من الولايات المعنية بحوض بناء السفن لم يلبّوا تلك الحاجة في هذه المرّة أيضًا، إذ تلقّى جون رَذَرفورد (John Rutherford)، النائب الجمهوري عن ولاية فلوريدا، مكالمات هاتفية من متعاقدين لصالح الجيش، والتقى بمسؤولين من فلوريدا، ثمّ اقترح تعديلًا يمنع القوّة البحرية من التخلّي عن أيّة سفينة ساحلية قتالية قبل أن يحين الموعد المقرّر لذلك، وبعد قليل من المساومة سمح الكونگرس للقوّة البحرية، بعد تردّد، بإخراج أربع سفن مماثلة من الخدمة، وذلك من أصل تسع تمّ اختيارها للتقاعد المبكّر.

وفي (أيلول/سبتمبر 2023) أوقفت السفينة الساحلية القتالية إحداها (يو.إس.إس ميلووكي) عن الخدمة قبل مضيّ أقلّ من عشرة أعوام على رحلتها الأولى الفاشلة، وذلك بعد استخدامها مرّتين في

دوريات جابت بها البحر الكاريبي، وأقامت القوّة البحرية مراسيم بسيطة للاحتفال بما أنجزته هذه السفينة خلال عمرها، وهي: ضبط ما قيمته (30 مليون دولار) من موادّ «يُشتبَه بأنّها كوكائين»، والقبض على ثلاثة متّهمين بالتهريب. وفي الشهر نفسه أُخرِجت السفينة الساحلية القتالية إحداها (يو.إس.إس ليتل روك USS Little Rock) من الخدمة بعد أقلّ من ستّة أعوام من عملها، وبعد أن ضبطت ما قيمته (127 مليون دولار) من الكوكائين.

يقول كولدويل: «كلّ مشكلة من مشكلات الميزانية الدفاعية تأتي في نهاية المطاف من محاولتنا السعي خلف إستراتيجية أمريكية ضخمة لتحقيق السيادة في عالم نواجه فيه قيودًا متفاقمة، ممّا يؤدّي بنا في النهاية إلى محاولة إنشاء منظومات أسلحة كالسفن الساحلية القتالية، والتي تحاول أن تفرط في العمل أو تفرّط فيه، ولا تناسب التهديدات الحقيقية التي نواجهها»، ويضيف أن متعاقدي الجيش يشكّلون الشريحة الانتخابية الرئيسية في بعض أجزاء البلد، ممّا يؤدّي إلى حلقة مفرَغة من التخادم بين الناخب والسياسي.

وبعبارة أخرى: إنّ من الأسباب التي تجعل الولايات المتّحدة الأمريكية متمسّكة بمحاولة الهيمنة على العالم بأكمله هو أنّ إنقاص فرص العمل في العقود العسكرية يُعَدّ أمرًا سيّئًا من ناحية العمل السياسي، فالسياسي الأمريكي يستخدم الاستعدادات الحربية وكأنّها برامج لخلق فرص العمل، ممّا أجبر الجيش على أن يتدخّل في شؤون لا تعنيه، ففشل فيها وفي الشؤون التي تعنيه، لأنّ هذه الحوافز السياساتية السيّئة تلحق الضرر بالجاهزية العسكرية.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent

alrafidaincenter.com
alrafidaincent
ص . ب 252

info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادريـة - قرب تقاطـع ساحة الحريـة